



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استمرار مشكلات تركيا الاقتصادية مع دخولها العام الجديد

مركز ستاتفور للدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكي



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

استمرار مشكلات تركيا الاقتصادية مع دخولها العام الجديد

مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية والأمنية الأميركي

*النقاط الرئيسية:

- تكافح الحكومة التركية من أجل إدارة المشكلات الاقتصادية للبلاد في عام 2019، التي سببتها العوامل الخارجية.
 - بسبب الرياح الاقتصادية المعاكسة، تسعى تركيا إلى الحد من بعض التوترات مع الحكومات الغربية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكنها لن تتخلى عن أهداف أمنها القومي، بما في ذلك الأنشطة العسكرية في العراق وسوريا.
 - من أجل التأثير الذي يمكن أن يحدثه الاقتصاد الراكد بتركيا في المدة التي تسبق الانتخابات في آذار 2019، فمن المرجح أن يسعى الحزب الحاكم إلى زيادة المرونة في تحالفاته السياسية.
- لقد تحملت تركيا صعوبات اقتصادية ضخمة في عام 2018، وستستمر هذه المحن في السنوات المقبلة؛ فقد وصل التضخم الاقتصادي إلى مستويات قياسية، إذ بلغ نسبة 25% في أيلول بعد شهر من انخفاض قيمة عملتها إلى مستوى غير مسبوق بنحو 7 ليرات تركية للدولار؛ مما أثار مخاوف المستثمرين. ولم يتمكن المستهلكون من التعبير عن اليأس إلا مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية؛ إذ عاجلت الحكومة هذه الأزمة بالسخرية والاستخفاف بها.
- ولكن بفضل مجموعة كبيرة من الضوابط المفروضة على الأسعار والعمللة، وكذلك بعض الزيادات الذكية لأسعار الفائدة من البنك المركزي، خرجت تركيا من أزمة صيفها دون أن تعاني من انهيار اقتصادي كلي. بيد أن المشكلة في اقتصادها هي أن جميع مسببات ذلك الانهيار ما تزال قائمة، مما يعني أنه من الممكن أن تجتمع مرة أخرى بنحوٍ أكثر سوءاً في عام 2019. ويدرس الرئيس رجب طيب أردوغان إمكانية توسيع استراتيجيته حملته لتحقيق أقصى قدر من المكاسب التي حققها حزب العدالة والتنمية (AKP) في الانتخابات المحلية التي جرت في آذار، للفوز في الانتخابات المقبلة.

العوامل الخارجية التي تشكل الاقتصاد التركي

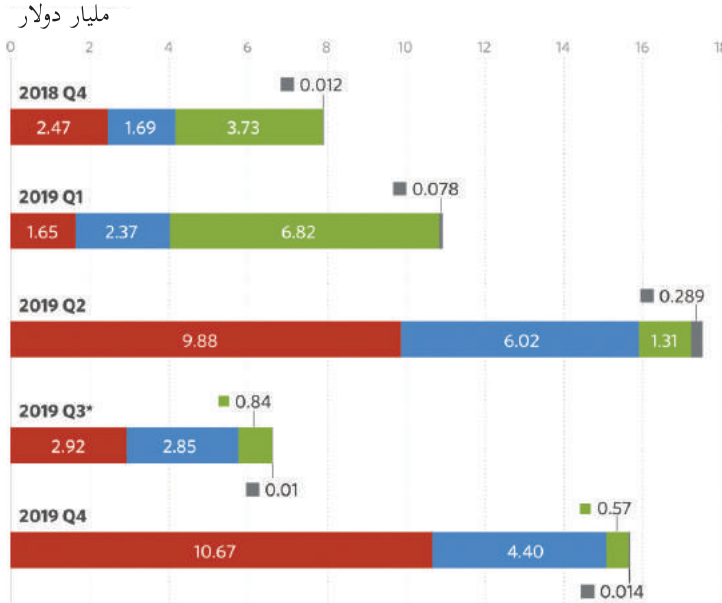
تبدو آفاق النمو التركي في العام 2019 سيئة بسبب المشكلات المتعددة، بما فيها مستويات ديون الشركات العالية، وضعف العملة، وندرة الاستثمار الأجنبي، وزيادة العجز في الاقتصاد الحالي، والتضخم المرتفع، وتراجع قطاع التصدير. وقد انخفض سقف توقعات وكالة فيتش للتصنيف ومؤسسة موديز بشأن نمو تركيا الاقتصادي، إذ توقعت فيتش سابقاً بأن النمو سيكون بنسبة 4.1% لعام 2019 لكنها عدلت توقعاتها إلى 3.6% بعد انخفاض سعر الليرة. غير أن المحللين في بلومبيرغ كانوا أكثر تشاؤماً، إذ خفضت توقعاتهم في النمو في تركيا من 3.5% هذا العام إلى 0.8% للعام المقبل.

قيمة السندات التركية التي يجب سدادها، قبل الربع

إن أحد الجوانب المهمة في صورة ديون الواقعية في تركيا هو العدد الكبير للسندات -ومعظمها مقومة بالدولار الأمريكي أو باليورو- التي يتعين عليها سدادها في العام المقبل.

الديون التي يتعين سدادها في:

■ دولار أمريكي ■ يورو ■ الليرة التركية ■ أخرى

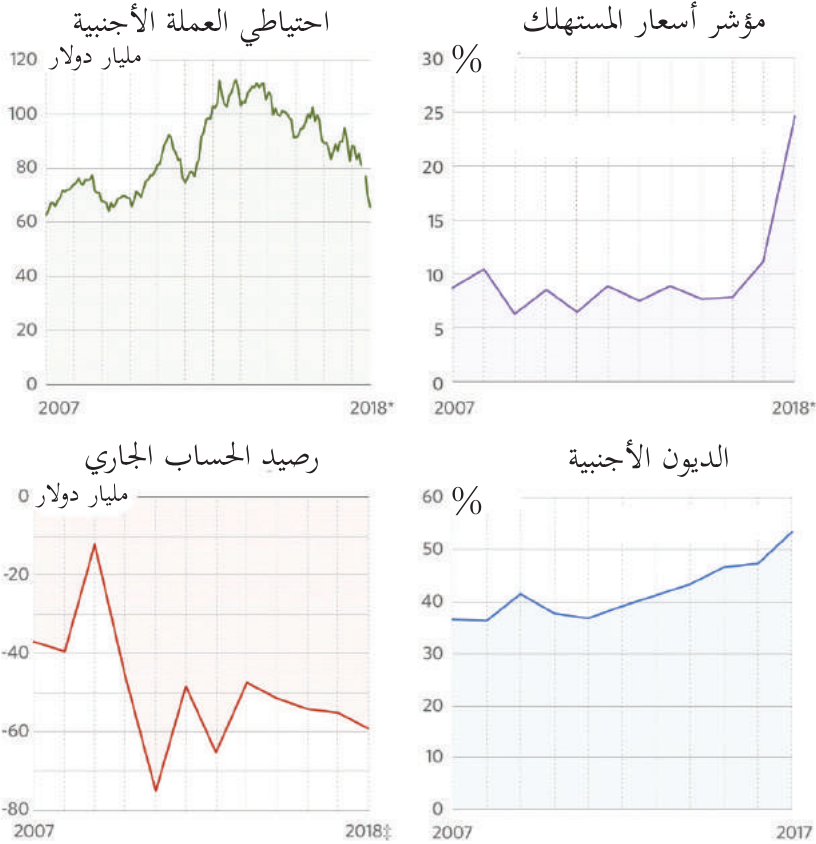


لقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في السيطرة على الديون الحكومية منذ توليها السلطة في عام 2002، لكنّ قطاع الشركات التركي تراكمت عليه ديون كبيرة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وسيتعين على تلك الشركات دفع ديون تقدر بنحو 200 مليار دولار، أو ربع الناتج المحلي الإجمالي لتركيا في العام المقبل، وستسدد معظمها بالدولار الأمريكي؛ مما يزيد من صعوبة استمرار الشركات في سداد ديونها كلما انخفضت الليرة.

بيد أن بعض القوى لإدارة اقتصادها الراكد هي عوامل خارجية أدت إلى تضاعف الديون والتضخم وانخفاض قيمة العملة، فكان أحد العوامل الخارجية -التي كانت للحكومة يد في صنعها- هو الانخفاض الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ابتعد بعض المستثمرين عن البلاد منذ محاولة الانقلاب في عام 2016، التي أدت إلى فرض حالة الطوارئ القاسية؛ ونتيجة لذلك، تراجع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر من 18.7 مليار دولار في عام 2015 إلى 10.8 مليار دولار في عام 2017. وتحسنت (كمية رأس المال المتدفقة إلى الأسواق المالية التركية) في أسواقها المالية في السنوات الأخيرة، ولكن هذا يرجع بشكل كبير إلى أن البلاد تُعد سوقاً ناشئة ذات مخاطر عالية وعملة ضعيفة.

مؤشرات الاقتصاد التركي

ومن بين التحديات الاقتصادية التي ستواجهها تركيا عام 2019 هي زيادة التضخم، وارتفاع معدلات الديون، وتقليص احتياطات العملة الأجنبية. وباشترك تلك التحديات معاً سيكون الاقتصاد التركي الهش أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية في عام 2019.



*من البيانات في سبتمبر 2018 ÷ 2018 البيانات تقديرية

المصدر: البنك المركزي التركي

يعدُّ عجز رصيد الحساب الجاري التركي -الذي يبلغ 46 مليار دولار- قضية رئيسة تعكس

ضعف الاقتصاد لتقلبات العملة، إذ انخفضت قيمة الليرة بنحو كبير في أيلول عام 2018 لدرجة أن تركيا كانت تتمتع لمدة وجيزة بفائض في الحساب الجاري خلال الشهر؛ وذلك فقط لأن الواردات أصبحت مكلفة جداً لدرجة أن أنقرة لم تستورد ما تحتاجه.

لكن التضخم -الذي حفزه انخفاض الليرة، فضلاً عن العوامل الخارجية التي حوّلت الاهتمام بعملات الأسواق الأجنبية- سيكون أكبر مهمة على قائمة الأنشطة الاقتصادية التركية لعام 2019. لكن الحكومة ستواجه أيضاً صعوبة في اتباع استراتيجيات إدارة التضخم مثل تخفيض الإنفاق المالي وتخفيض المنافسة؛ وفي نهاية المطاف سيكون معدل التضخم وتأثيره في القوة الشرائية بمقدمة اهتمامات المستهلكين حينما يتوجهون إلى صناديق الاقتراع في آذار 2019 للتصويت في الانتخابات البلدية.

وتعدّ الصادرات التركية للدول الغربية عاملاً خارجياً رئيساً آخر، يتأثر بعلاقات تركيا مع روسيا على الرغم من عضوية أنقرة في حلف الناتو، فضلاً عن تصرفاتها في الشرق الأوسط. وقد غطت تركيا وكيانات غربية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أسوأ خلافاتهما في الوقت الحالي، لكن لا يوجد ضمان بأن الخلاف لن يعاود الظهور في المستقبل القريب؛ مما يُعقّد جهود أنقرة للتصدير إلى أوروبا.

الإصلاح السياسي

ومهما كانت حدة الرياح الاقتصادية المعاكسة، فإن الحكومة التركية سترفض تغيير رأيها عن بعض القضايا، الأمر الذي سيقبل من قدرتها على إدارة الاقتصاد الهش. ومع امتلاك أردوغان السيطرة الكبيرة على جميع جوانب الحكم -بما في ذلك قضايا الاقتصاد التي لا تقع ضمن مجال خبرته- فقد فشلت استراتيجية الإدارة الاقتصادية في كسب ثقة المستثمرين الخارجيين. وقد حددت أنقرة خطة اقتصادية متوسطة الأجل مدتها ثلاث سنوات للحد من الإنفاق، ومعالجة التضخم، ودعم الليرة؛ لكن فريقها الاقتصادي لم يصل بعد للمهمة الشاقة المتمثلة في تنفيذ التغييرات الهيكلية الموعودة. وإن التعهدات بخفض الإنفاق تتناقض مع استراتيجية أردوغان المفضلة المتمثلة بالإنفاق لتحفيز النمو. ويتأسس الفريق الاقتصادي زوج ابنة أردوغان -وزير المالية والاقتصاد- الذي يؤكد على العلاقات الوثيقة والمبهمة التي تربط الرئيس التركي بفريق الإدارة المالية.

لكن بغض النظر عن مدى هشاشة الاقتصاد التركي، ستواصل أنقرة تحقيق أهداف سياسية معينة، إذ ستحتفظ بقواتها العسكرية في شمال العراق وشمال غرب سوريا في سعيها إلى تحقيق هدفها الأساس في مجال الأمن القومي، المتمثل في منع ظهور دولة كردية في الشرق الأوسط، بما أن تركيا تعتقد أن ذلك سيزيد من الطلب على الحكم الذاتي الكردي في الداخل ويهدد وحدة أراضي البلاد؛ حتى لو كان ذلك من شأنه أن يفرض ضرائب على خزائن البلاد أو يزعزع ثقة حلفائها الإقليميين والغرب.

ولكن بسبب التحديات الاقتصادية، بإمكان الحكومة التركية أن تحدث بعض التغييرات في القطاع السياسي قبل الانتخابات المحلية المقبلة، التي ستحدد الفائز بمنصب رؤساء البلديات في 30 منطقة، وكذلك الآلاف من المناصب المحلية الأخرى. على الرغم من أن الاستطلاعات المحلية ليس لها التأثير نفسه على اتجاه البلاد كالتخابات عامة وراثسية، بيد أنها تقدم مقياساً لثقة الشعب تجاه الأحزاب السياسية على المستوى المحلي.

لقد تحالف أردوغان مع حزب الحركة القومية (MHP) في الانتخابات الأخيرة؛ مما أدى إلى فوز في استفتاء دستوري عام 2017 عزز من سلطاته بنحو كبير، فضلاً عن فوزه في الانتخابات العامة لهذا العام. وقد دافع أردوغان عن الأمن القومي في حملاته، وهو موضوع يستهوي ناخبي حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على حد سواء.

وإن الأتراك الحضريين -بصرف النظر عن أكراد البلاد- لم يكونوا مقتنعين بتوجهات أردوغان؛ فأغلبية الناخبين في أكبر المدن في البلاد -إسطنبول وأنقرة- رفضوا الاستفتاء على الدستور في عام 2017، في حين أن هامش فوز حزب العدالة والتنمية في المراكز الرئيسة في عام 2018 لم يكن كبيراً كما في الانتخابات السابقة. وعلى وفق استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجرتها منظمة (Mediar) السويسرية فقد صرّح 18% من ناخبي حزب العدالة والتنمية في الانتخابات السابقة أنهم لن يصوتوا للحزب في الانتخابات المحلية المقبلة. وفضلاً عن ذلك، يعتقد 78% من الأتراك بأن البلاد تمر بأزمة اقتصادية، ويعتقد 58% أن الحكومة هي المسؤولة عن سوء إدارة الاقتصاد. ولما يخصّ حزب العدالة والتنمية وأردوغان -الذي وسم نفسه في السابق بأنه الرجل الذي قاد تركيا من الأزمة الاقتصادية في أوائل عام 2000- فتشير نتائج الاستطلاع إلى أنه قد يفقد بعضاً من تأثيره على الشعور القومي العام.

ومن المرجح أن يتبع السياسي البراغماتي -أردوغان- استراتيجية سياسية تتجاوز تحالفاته السياسية المعتادة. وقد يلجأ الرئيس إلى الحد من التوتر مع الأكراد بعد ثلاث سنوات من الحرب، وإعادة توجيه نفسه إلى حد ما نحو المركز السياسي. وسيثبت حزب العدالة والتنمية مرة أخرى براعته التاريخية، وإن أردوغان الآن يعلم بأن عليه أن يكون مرناً في إدارة أي تيار سياسي يمكن أن يوفر له الدعم الذي يحتاجه. ولكن حتى مع المشكلات الاقتصادية المتزايدة التي تلوح في الأفق وعدد المنافسين الذين يحاولون إسقاطه، فإن القليل من الأشخاص قد يراهن على عدم فوز أردوغان مرة أخرى.

المصدر:

https://worldview.stratfor.com/article/turkey-enters-2019its-economic-woes-are-never-far-away?utm_source=Twitter&utm_medium=social&utm_campaign=article